



وقائع مؤتمرات جامعة سبها
Sebha University Conference Proceedings

Conference Proceeding homepage: <http://www.sebhau.edu.ly/journal/CAS>



الآثار الديموغرافية للهجرة وانعكاساتها على الأمن القومي للدولة الليبية

سليمان ابوشناف علي ابريطالله

قسم الجغرافيا، جامعة بني وليد، ليبيا

الكلمات المفتاحية:

الهجرة غير الشرعية
نمو السكان
التغيرات الديموغرافية
التركيب العمري والنوعي للسكان
الهجرة الدولية

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعريف بالهجرة بشكل عام والهجرة غير الشرعية بشكل خاص، وأثرها على الكتلة السكانية في ليبيا، من حيث الحجم والتركيب الديموغرافي، في كونها مكون غير طبيعي من مكونات النمو السكاني، ومن المعلوم أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة ديموغرافية مقلقة لدول شمال إفريقيا بشكل عام والدولة الليبية بشكل خاص، لما تُشكله ليبيا مركزاً لجذب للمهاجرين من دول الجوار، في ظل توفر سبل العيش وفرص العمل من جهة، وتردي الأوضاع الأمنية وعدم مراقبة الحدود من جهة أخرى. من هنا جاءت مشكلة البحث، والتي تم صياغتها في السؤال التالي:
ماهي الآثار الديموغرافية المترتبة عن الهجرة غير الشرعية في ليبيا، ويفترض الباحث بأنه من أهم الآثار الديموغرافية على الكتلة السكانية هي حدوث تغيرات في حجم وتركيب السكان والتي يمكن أن يكون لها آثار سلبية على الأمن القومي للدولة الليبية، على سبيل المثال لا الحصر حدوث تغيرات في التركيب العمري والنوعي والعرق للسكان على المدى المتوسط والبعيد.
وللوصول لهدف البحث والتحقيق من الفرضية، سوف يعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتاريخي، بوصف ظاهرة الهجرة لمعرفة أسبابها والآثار الديموغرافية الناتجة عنها، كما سوف تتبع تاريخ الظاهرة من خلال تحليل البيانات المتوفرة عنها.

The demographic effects of migration and its implications for the national security of the Libyan state.

Suleiman Abushnaf Ali

Department of Geography, Bani Walid University, Libya

Keywords:

Illegal immigration
population growth
demographic changes
population structure

ABSTRACT

This Research Aims To Identify Migration In General And Illegal Migration In Particular, And Its Impact On The Population Mass In Libya, In Terms Of Size And Demographic Composition, In Being An Abnormal Component Of Population Growth. It Is Known That The Phenomenon Of Illegal Migration Is A Worrying Demographic Phenomenon For North African Countries In General And The Libyan State In Particular, Because Libya Constitutes A Center Of Attraction For Migrants From Neighboring Countries, In Light Of The Availability Of Livelihoods And Job Opportunities On The One Hand, And The Deterioration Of Security Conditions And Lack Of Border Control On The Other. From Here Came The Research Problem, Which Is Formulated In The Following Question:

The Researcher Assumes That One Of The Most Important Demographic Effects On The Population Is The Occurrence Of Changes In The Size And Composition Of The Population, Which Can Have Negative Effects On The National Security Of The Libyan State, For Example, But Not Limited To Changes In The Age, Qualitative And Ethnic Composition Of The Population In The Medium And Long Term.

To Reach The Research Goal And Verify The Hypothesis, The Researcher Will Rely On The Descriptive And Historical Approach, Describing The Phenomenon Of Migration To Find Out Its Causes And The Demographic Effects Resulting From It, And Tim Will Trace The History Of The Phenomenon By Analyzing The Available Data About It.

المقدمة:

*Corresponding author:

E-mail addresses: soulimanali@bwu.edu.ly

Article History: Received 28 February 2026 - Received in revised form 01 May 2026 - Accepted 10 June 2026

خارج الحدود، ويُعد انخفاض حجم السكان وارتفاع كمية الموارد المتاحة من أهم الأسباب التي ساهمت في هذا التغير من جهة، موقع الدولة الجغرافي وقربها من السواحل الجنوبية لقارة أوروبا من جهة أخرى، وهذا ما دفع الباحث لطرح السؤال التالي:

- ماهي الآثار الديموغرافية المترتبة عن الهجرة غير الشرعية في ليبيا؟

• فرضية البحث:

ويقترض الباحث بأنه من أهم الآثار الديموغرافية على الكتلة السكانية هي حدوث تغيرات في حجم وتركيب السكان والتي يمكن أن يكون لها آثار سلبية على الأمن القومي للدولة الليبية، على سبيل المثال لا الحصر حدوث تغيرات في التركيب العمري والنوعي والعرقى للسكان على المدى المتوسط والبعيد.

• أهداف البحث:

يتمثل الهدف الأساس للبحث في التعريف بالهجرة بشكل عام والهجرة غير الشرعية بشكل خاص، وأثرها على الكتلة السكانية في ليبيا، من حيث الحجم والتركيب الديموغرافي، في كونها مكون غير طبيعي من مكونات النمو السكاني.

• منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج التاريخي، وذلك بدراسة التطور التاريخي للمراحل الديموغرافي للسكان في ليبيا، والنتائج المترتبة عن هذا التطور، كما تمت الاستعانة ببعض أدوات البحث العلمي منها: الأسلوب الإحصائي لتحليل البيانات المجمعة من مصادرها المختلفة، والتي من أهمها البيانات الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعدادات، والهيئة العامة للمعلومات، والمتمثلة في التعدادات العامة للسكان، تمت الاستعانة كذلك بالتقارير الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا.

المحاور:

أولاً-تعريف الهجرة.

ثانياً -أنواع الهجرة.

ثالثاً-دوافع الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا.

رابعاً-جنسيات المهاجرين الوافدين إلى ليبيا

خامساً-الآثار الديموغرافية للهجرة.

سادساً-مسارات المهاجرين الوافدين إلى ليبيا.

سابعاً-الهجرة والأمن القومي.

ثامناً-الجهود والإجراءات الليبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية والحد منها.

أولاً-تعريف الهجرة:

تُعد ظاهرة الهجرة إلى جانب الزيادة الطبيعية المصدر الوحيد لتغير حجم السكان في منطقة ما، لا شك أن الهجرة تختلف عن الخصوبة والوفاء، فهي ليست حتمية مثل الوفاة، وليست ضرورية لبقاء الجنس البشري مثل الخصوبة لأنها لا تعتمد على أساس بيولوجي [1] والهجرة ظاهرة جغرافية لأنها تتعلق بالمكان، فلا يمكن أن يعد الشخص مهاجراً إلا بعد أن يعبر حداً معيناً سوى كان سياسياً أو إدارياً.

ومع هذا دراسة الهجرة ليست بالأمر اليسير، وذلك لاختلاف البيانات فيما بينها اختلافاً جوهرياً، وإذا كانت الهجرة عاملاً مؤثراً في نمو السكان، فإنها تؤثر كذلك في خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية [2]

والهجرة يقصد منها الانتقال من مكان إلى آخر دون النظر إلى المسافة

الهجرة ظاهرة جغرافية واجتماعية لا تقتصر على الإنسان فقط، فالطيور والأسماك وغيرها من الكائنات الحية هي الأخرى تهجر من مكان إلى آخر، بحثاً عن الرزق ولقمة العيش، فالهجرات السكانية ليست ظاهرة حديثة، فهي وجدت من أن وجد الإنسان على سطح الأرض، فالتنقل من مكان إلى مكان سعياً خلف الرزق، والبحث عن الحياة المستقرة كانت هي السمة البارزة للإنسان القديم، ونتيجة لذلك أنتشر الإنسان في كل أرجاء العالم، واستمرت الهجرات على مر العصور، وقد تعمل الهجرة على تغيرات اجتماعية وديموغرافية في الأراضي وافدة إليها، والأمثلة كثير في تاريخ البشرية، مثل هجرة العرب من شبه الجزيرة العربية، والهجرات الأوروبية في العصر الحديث التي أعقبت حركة الكشوف الجغرافية، والثورة الصناعية الأولى والثانية، فخرجت الأفواج السكانية من قارة أوروبا، للعالم القديم (أفريقيا، آسيا) والعالم الجديد (أمريكا الشمالية والجنوبية)؛ ومن نتائج هذه الهجرات حدوث تغيرات في التركيب اللغوي والعرقى في المناطق والدول المهاجر إليها، كما حدث في كثير من دول القارة الإفريقية حيث أصبحت بعض اللغات الأوروبية مثل (الإنجليزية، الفرنسية) هي اللغة السائدة والرسمية، في أغلب هذه الدول.

وبعد تفافم مشكلة الزيادة السكانية في الدول الأوروبية، اتبعت هذه الدول سياسية سكانية جديدة، وهي الحد قدر الإمكان من هذه الزيادة، تمثلت هذه السياسة في تخفيض معدلات النمو السكاني العالي في القارة، فعملت هذه الدول على خفض معدلات المواليد، الذي نتج عنه انخفاض معدل النمو و تقلص قاعدة الهرم السكاني (صغار السن)، ومع مرور الوقت وبشكل تدريجي بدأ يحدث تقلص في وسط الهرم السكاني (متوسطي السن، الشباب)، فالأفواج السكانية التي عاصرت مرحلة الزيادة السريعة، بدأ تنتقل بشكل تدريجي إلى الفئات العليا من الهرم السكاني (ارتفاع نسبة كبار السن)، ترتب على هذه السياسية في المدى البعيد انخفاض كبير في نسبة صغار ومتوسطي السن، ترتب عليها نقص في الأيدي العاملة.

وبعد وصول الحضارة إلى دول العالم الثالث بشكل عام، والدول الإفريقية بشكل خاص، والتي كان من نتائجها انخفاض معدل الوفيات وبشكل عام ووفيات الأطفال بشكل خاص نتيجة لارتفاع المستوى الصحي والسيطرة على كثير من الأمراض التي كانت تفتك بالسكان، عليه دخلت هذه الدول في المرحلة الديموغرافية الثانية وهي الزيادة السريعة للسكان.

نتيجة لارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدل الوفيات بها، بدأ معدل النمو السكاني يشهد ارتفاعاً سريعاً، تزامن مع انتشار الفقر وانخفاض معدلات الدخل في أغلب دول القارة، بعكس ما هو سائد في القارة الأوروبية التي تشهد انخفاض في معدلات النمو السكاني وارتفاع في المستوى التنموي والاقتصادي بها.

عليه أصبحت الدول الأفريقية تشكل منطقة طرد سكاني والدول الأوروبية منطقة جذب سكاني، وأصبحت الأراضي الإفريقية تتعرض إلى تعرية سكانية، قابلتها منطقة ارساب سكاني في قارة أوروبا، شكلت الأراضي الليبية جسر عبور لنقل المهاجرين من مناطق التعرية إلى مناطق الارساب السكاني، أكثر من غيرها من دول الشمال الأفريقي؛ ونتيجة لضعف الحالة الأمنية وضعف المراقبة على الحدود.

مشكلة البحث:

تواجه الدولة الليبية تحديات ديموغرافية، تتمثل في التغيرات الحاصلة على الكتلة السكانية؛ بسبب الارتفاع المطرد للأفواج السكانية الوافدة من

(281 مليون نسمة) لعام (2020م)، شكل هذا العدد (3.6%) من إجمالي سكان العالم، منهم (164 مليون نسمة) من العمال المهاجرين، شكلت نسبتهم (58.4%) من إجمالي المهاجرين الدوليين، خلال (2020م) [10] من الجدول (1) أظهرت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان في ليبيا لعام (2006) وهو آخر تعداد سكاني أُجري في البلاد، أن عدد السكان الوافدين (359540 نسمة) منهم (246939) ذكور و(112601) إناث، [11] في حين كان عدد الوافدين في تعداد (1995م) (409326 نسمة) منهم (270677) ذكور و(138649) إناث، وبذلك فإن عدد السكان الأجانب قد انخفض بفارق (49786 نسمة)

شكل هذا الفارق ما نسبته (-21%) من عدد السكان غير الليبيين لعام (1995م)، بذلك يكون معدل النمو السنوي في حدود (-0.01%)، ويرجع هذا الانخفاض في عدد السكان غير الليبيين ما بين عامي (1995 و2006) إلى زيادة عدد السكان الليبيين والدخيل لسوق العمل، بسبب ارتفاع العدد المطلق لليبيين في سن العمل من جهة.

جدول (1) تطور عدد السكان غير الليبيين خلال الفترة (2006-1954)

السنة	ذكور	إناث	المجموع	معدل النمو	الذكور %	الإناث %
1954	24911	22363	47274	----	52.69	47.31
1964	24729	24139	48868	0.33	50.60	49.40
1973	133934	62931	196865	15.48	68.03	31.97
1984	302195	109322	411517	6.7	73.43	26.57
1995	270677	138649	409326	-0.05	66.13	33.87
2006	246939	112601	359540	-1.18	68.68	31.32

المصادر: التعدادات السكانية (2006-1954)

شهد العدد المطلق للسكان الوافدين ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (1973-1984) حيث ارتفع من (196865) في عام 1973م، إلى (411517) نسمة في عام 1984م وبذلك يمكن القول إن عدد السكان غير الليبيين خلال المدة (1973-1984) قد زاد بما مجموعه (214652) نسمة، هذه الزيادة شكلت (109%) من عدد السكان غير الليبيين في سنة (1973م) بمعدل نمو سنوي في حدود (6.7%)، رغم أن تعداد (1984) سجل أكبر عدد مطلق للسكان غير الليبيين من بين التعداد الرسمية إلا أن الفترة بين تعدادي (1973-1964) سجلت أعلى معدل نمو سنوي للسكان غير الليبيين والذي كان في حدود (15.48) حيث ارتفع عدد الوافدين من السكان غير الليبيين من (48868 نسمة) في عام 1964م إلى (196865 نسمة) في 1973م أي قد زاد عدد خلال هذه المدة ما مجموعه (147997 نسمة) شكلت هذه الزيادة (302.9%) من عدد السكان غير الليبيين في (1964)، ويرجع هذا الارتفاع السريع في عدد الأجانب إلى الطفرة الاقتصادية في البلاد التي حدثت بعد اكتشاف وتصدير النفط، ونتيجة لضخامة مشاريع التنمية الشاملة في البلاد وعدم توفر الأيدي العاملة المحلية المدربة، عكفت الدولة إلى فتح المجال أمام العمالة الأجنبية، مما جعل من ليبيا قبلة للمهاجرين الباحثين عن عمل والراغبين تحسين مستواهم المعيشي، سوى من دول الجوار العربية والافريقية، أو غيرها.

تفاقت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بعد أحداث (2011م) عبر الأراضي الليبية، من الدول الافريقية مثل (غانا، النيجر، مالي، تشاد، نيجيريا وغيرها) التي تعاني من الفقر وانعدام الأمن، وبدأت أعداد المهاجرين غير الشرعيين في تزايد مستمر على الأراضي الليبية، إلى أن وصل عدد المهاجرين الذين تم

التي قطعها المنتقلون، وإذا استهدف من الانتقال تغيير محل الإقامة أطلق عليه هجرة [3].

ويعرفها كل من جليفر جنسون وديفيد هير، على أن الهجرة بوجه عام هي عملية الانتقال من المناطق الضعيفة اقتصادياً إلى المناطق أو الدول الغنية التي تكون أقوى اقتصادياً ذات دخل فردي مرتفع، إذ يتمتع المهاجرون بفرص العمل الممنوحة لهم، فضلاً عن الجماعات التي تهاجر بدوافع دينية أو سياسية [4].

ثانياً- أنواع الهجرة:

1. الهجرة الدولية: وتتمثل في الانتقال السكاني عبر حدود الدول-أي من دولة لأخرى.
2. الهجرة الداخلية: وهي تتمثل في انتقال السكان فيما بين أجزاء الدولة الواحدة.
3. الهجرة الدورية أو المؤقتة: وتتمثل في الانتقال الجغرافي من مكان لآخر لفترة محددة ثم ما يلبث المهاجرون أن يعودوا إلى مواطنهم الأصلية، وهذا النوع من الهجرات قد يندرج جزئياً تحت واحد من النوعين السابقين، فقد تضم الهجرة الدولية مثلاً هجرة الأيدي العاملة من دولة لأخرى لفترات محددة وتعرف بهجرة عمال الأهداف [5].

ثالثاً- دوافع الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا

تقع عملية الهجرة تحت تأثيرات متداخلة بين مناطق الطرد السكاني، حيث تطرد بعض السكان بسبب من الأسباب، ومناطق الجذب السكاني حيث تجذب السكان المطرودين من مناطقهم لسبب من الأسباب أيضاً [6] تختلف أسباب الهجرة السكانية اختلافاً واضحاً، إن كانت معظم الدوافع متشابهة في أغلب الأحيان سواء في الهجرات طويلة المسافة أو قصيرة، أ. الفقر:

ولا شك أن العامل المشترك الأعظم في دوافع الهجرة هو انخفاض المستوى الاقتصادي أو الفقر المطلق، وهو الذي يدفع كثيراً من المهاجرين إلى نحو مناطق الجذب السكاني التي تتوفر فيها العوامل الاقتصادية الكامنة أملاً في تحسين مستوى العيش كهدف أساسي [7] الفقر المدقع أو المطلق هو أشد أنواع الفقر: وعرفته الأمم المتحدة في عام 1995م بأنه حالة تتسم بالحرمان الشديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك الغذاء ومياه الشرب الآمنة ومرافق الصرف الصحي والصحة والمأوى والتعليم والمعلومات. [8].

حدد خط الفقر المدقع الدولي بـ(2.15 دولار) في اليوم للفرد الواحد، ويتم تغيير هذا الخط من فترة لأخرى على أساس تعادل القوى الشرائية بالدولار. من بين 736 مليون شخص من الفقراء فقراً مدقعاً حول العالم عام 2015، كان 368 مليون شخص -أي نصفهم- يعيشون في 5 بلدان فقط. البلدان الخمسة التي لديها أكبر عدد من الفقراء فقراً مدقعاً هي (بالترتيب التنازلي): الهند ونيجيريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وبنغلاديش [9]

تُعد ليبيا منطقة جذب للمهاجرين من قارة أفريقيا وجنوب الصحراء بشكل خاص والتي يعيش فيها (67%) من فقراء العالم، لما تتوافر فيها من فرص اقتصادية من جهة، وقربها من السواحل الأوروبية من جهة أخرى. وتقدر منظمة الهجرة الدولية عدد المهاجرين الدوليين في العالم —

للتعداد العام للسكان لسنة 2006م، طرابلس. ص 99

رصدتهم عن طريق مصفوفة تتبع الزواج (أكتوبر-ديسمبر 2023م) لمنظمة

الهجرة الدولية (706369) مهاجر. [12]

ب. النزعات والحروب الأهلية:

تُعرف الحروب الأهلية على أنها صراع مسلح بين فريقين أو أكثر في أراضي دولة واحدة نتيجة لنزاعات حادة تعذر إيجاد أرضية مشتركة لحلها بالتدرج أو بالوسائل السلمية، أما أسبابها فتكون نتيجة لصراع الطبقات أو الطوائف أو القبائل أو الأحزاب أو الأفراد، والذي أدى بالقارة الإفريقية إلى معاناة يترى لها حيث الحروب الأهلية الناتجة عن التطرف القبلي والتدخل الأجنبي وما ألحقه من دمار وخراب بشعوب القارة [13]

أظهرت بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، زيادة أعداء اللاجئين السودانيين الذين دخلوا الأراضي الليبية منذ بداية الحرب الأهلية الأخيرة (أبريل 2023) بـ (210000) لاجي إلى بداية عام 2025م [14]

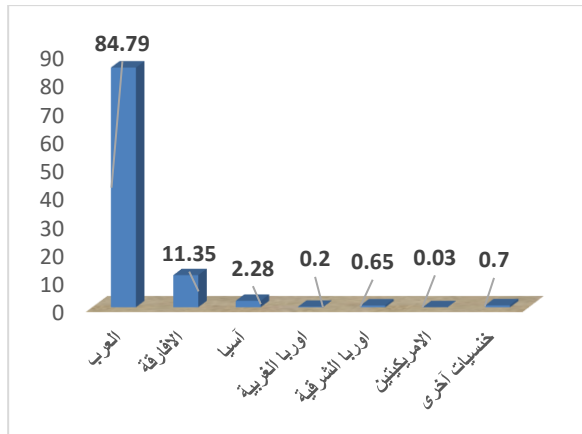
رابعاً-جنسيات المهاجرين الوافدين إلى ليبيا

شهدت ليبيا منذ بداية الستينات تغيرات جذرية، في الجانب الاقتصادي، بسبب اكتشاف وتصدير النفط، والتي انعكست بدورها على كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مع تزايد حجم الصادرات النفطية، والعوائد الناتجة عنها، أثر هذا على اتساع حركة تيارات الهجرة الداخلية من الأرياف والقرى إلى المدن الكبرى التي بدأت تشهد حركة تنمية اقتصادية، وخاصة في مجال البناء والتشييد، مع تطور حركة التنمية وانتشارها في البلاد، أصبحت القوى العاملة المحلية، لا تلي حاجة سوق العمل المحلي، نتيجة لأمرين هما الأول: سرعة الاتساع الأفقي لمشاريع التنمية والتي بدأت تشمل أغلب مناطق البلاد، ومن ثم حجم القوى العاملة الليبية أصبح غير قادر على تغطية كافة هذه المشاريع، أما العامل الثاني مهارات القوى العاملة الوطنية لا تتوافق مع متطلبات سوق العمل، مما اطر الدولة إلى فتح الباب امام العمالة من خارج الحدود لتغطية العجز في الكم والكيف من القوى العاملة، ونتيجة لارتفاع معدلات البطالة في دول الجوار، فأصبحت ليبيا بذلك تشكل قطباً لجذب المهاجرين إليها من دول الجوار بشكل خاص، والدول العربية والافريقية والآسيوية بشكل عام، وأن الحصول على إحصائيات دقيقة عن الوافدين إلى الأراضي الليبية يشكل تحدياً كبيراً امام الباحثين، لأن جزء منهم قد دخلوا البلاد بطرق غير شرعية ولا توجد عنهم معلومات لذا الدوائر الرسمية بالدولة الليبية، عليه تم الاعتماد في هذا الجانب على التعدادات السكانية.

جدول (2) الوافدون إلى الأراضي الليبية لعام 2006م.

المنطقة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة %
العربية	209135	95728	304863	84.79
الافريقية غير العربية	30089	10712	40801	11.35
الآسيوية غير العربية	4965	3238	8203	2.28
أوروبا الغربية	249	473	722	0.2
أوروبا الشرقية	843	1491	2334	0.65
الأمريكتين	17	68	85	0.03
جنسيات أخرى	1641	891	2532	0.7
المجموع	246939	112601	359540	100

المصدر: ليبيا-الهيئة العامة للمعلومات (2008م)، النتائج النهائية



شكل (1) نسبة الوافدون من الدول العربية والافريقية والآسيوية إلى الأراضي الليبية لعام 2006م.

نستنتج من الجدول (2) والشكل (1) أن نسبة الوافدين العرب شكلت النسبة الأكبر من مجموع المهاجرين الوافدين للأراضي الليبية، حسب نتائج التعداد العام للسكان لعام (2006)، وشكلت نسبتهم (84.79%) من مجموع الوافدين، وسجلت نسبة الوافدين المصريين النسبة الأعلى من بين الوافدين العرب، والذين بلغ عددهم (164348) مهاجر وافد، وشكلت نسبهم (54%) من مجموع الوافدين العرب و (47.55%) من مجموع الوافدين العرب والافارقة خلال الفترة نفسها.

في إطار الجولة (43) لتجميع البيانات (يوليو-أغسطس 2022) أحصى مشروع مصفوفة الزواج في ليبيا الخاص بالمنظمة الدولية للهجرة وجود (679974) مهاجراً ينحدر أصلهم من أكثر من (41) جنسية على الأراضي الليبية.

وتبرز المصفوفة بأن عدد المهاجرين في ارتفاع مستمر مقارنة بالجولة السابقة (677440) مهاجراً في الجولة (42) يونيو 2022م، على نفس المنوال الذي بدأ به في مطلع عام (2021م)، بعكس ما كان قبل عام (2021م) كان عدد المهاجرين في انخفاض، عقب انتشار جائحة كوفيد 19 (جائحة كورونا). وكانت الغالبية العظمى للمهاجرين من دول الجوار، النيجر ومصر والسودان وتشاد.

جدول (3) المهاجرون الوافدون إلى ليبيا حسب تقديرات المنظمة

الدولية للهجرة (2022)

الدولة	العدد	النسبة %	الدولة	العدد	النسبة %
النيجر	160685	24.1	إريتريا	4971	0.7
مصر	136388	20.4	بوركينا فاسو	4022	0.6
السودان	119570	17.9	باكستان	3549	0.5
تشاد	88625	13.3	موريتانيا	3249	0.5
نيجيريا	31067	4.7	جنوب السودان	3151	0.5
سوريا	23255	3.5	الصومال	2381	0.4
بنغلاديش	18263	2.7	كوت ديفوار	2318	0.4
مالي	17205	2.6	المغرب	2216	0.3
غانا	15846	2.4	غينيا	1017	0.2
تونس	7496	1.1	زامبيا	1521	0.2

ملاحظ هذا التغير في اتجاهين عكسيين أحدهما يتمثل في زيادة السكان في المناطق المستقبلية، والآخر يتمثل في تناقص عدد السكان في المناطق المرسلية، فعلى سبيل المثال تسهم الهجرة الدولية في رفع معدلات النمو السكاني في الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة.

فالدول الغنية الصغيرة السكان التي تستقبل مهاجرين من الخارج للعمل المؤقت عندها، تخشى دائماً من نشر أعداد السكان الوافدين إليها في نتائج تعدادها السكانية، لأنها ستوضح أن مواطني الدولة أقلية وسط أغلبية وافدة عندها، وينطبق هذا تماماً على دول الخليج العربية البترولية فعدد المواطنين أقلية وسط أغلبية وافدة، (لا تنطبق هذه الحالة على السعودية). وهذا الوضع غاية في الخطورة على الأمن القومي للبلاد. واتضح هذا عندما احتلت العراق دولة الكويت في (2 أغسطس 1990) لذا انتهت الدول إلى هذا الأمر الخطير، وبدأت تعمل على لتحقيق توازن سكاني في البلاد بين المواطنين والأجانب والغرباء القادمين للعمل المؤقت فيها [16]

تظهر الآثار الديموغرافية كذلك في طبيعة الهرم السكاني، حيث تساهم هجرة الوافدين في ارتفاع نسبة السكان في الفئة العمرية الوسطى (15-64 سنة) من الذكور، بفعل حقيقة أن غالبية المهاجرين هم من الذكور الشباب، هذه الفئة تشكل حوالي (64%) في منطقة الخليج العربي عموماً حسب بيانات (1995م) [17]

وليبيا ليست استثناء من هذه النتائج والتغيرات الديموغرافية— فعلى سبيل المثال لا الحصر وحسب نتائج الحصر الميداني الذي قامت به الإدارة العامة للجوازات والجنسية بمنطقة الكفرة في الجنوب الليبي لعام 2005م، بلغ عدد الوافدين من الدول الأفريقية المجاورة إلى الكفرة حوالي (14127) مهتجر، يشكلون نسبة 33% من سكان منطقة الكفرة، كما أشارت إحدى الدراسات إلى أن عدد حالات زواج الوافدين الأفارقة من الليبيات بمدينة الكفرة ما بين علمي (1080-2004) بلغ 105 حالة زواج، ومع استمرار هذا الحال سوف يحدث تغير ديموغرافي في مناطق الجنوب الليبي ومع هجرة السكان الأصليين إلى مدن الشمال [18]

لا توجد في ليبيا إحصائيات تبين العدد الحقيقي للمهاجرين إليها في الوقت الحاضر، فأعدادهم هي تقديرية، زد على ذلك توقف الدولة عن إجراء التعداد العام للسكان من عام (2006)، فقد أظهرت النتائج النهائية لتعداد (2006) أن نسبة الفئة العمرية (15-64 سنة) من المهاجرين كانت في حدود (79.5%) من مجموع الوافدين حسب نتائج تعداد 2006م، منهم حوالي (58.3%) من الذكور و(21.2%) من الإناث.

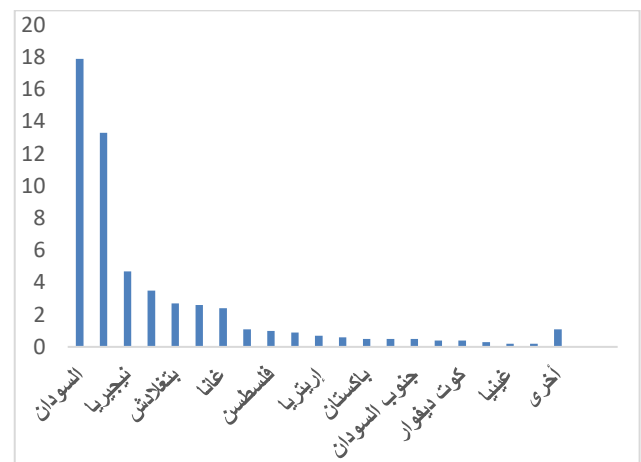
كما تشير نتائج التعداد العام للسكان لعام (2006) إن نسبة الذكور الوافدين بلغت (68.7%) مقابل (31.3%) من الإناث من مجموع الوافدين خلال عام 2006، وشكلت الفئة العمرية (20-29) حوالي (27.65%) من مجموع الوافدين، منهم (22.2%) من الذكور مقابل (5.17%) من الإناث. بينما كانت نسبة الفئة العمرية (30-39 سنة) في حدود (21.29%) من مجموع الوافدين خلال الفترة نفسها منهم (15.82%) ذكور و(5.47%) من الإناث. (موضح في الشكل "4 و5")

ويشير تقرير المنظمة الدولية للهجرة (الجولة 43) أن نسبة البالغين من المهاجرين إلى ليبيا خلال الفترة (يوليو – أغسطس 2022) كانت في حدود (86%) منهم (78%) ذكور و(11%) من الإناث [19] كما موضح في الشكل (3)

فلسطين	6776	1	جنسيت أخرى	7604	1.1
السعودية	6265	0.9	المجموع	667440	100

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة (2022) تقرير عن المهاجرين في ليبيا الجولة "43" يوليو – أغسطس 2022. ص 7.

من الجدول (3) والشكل (2) تصدر المهاجرين من النيجر النسبة الأعلى من بين المهاجرين إلى ليبيا في عام 2022م، في الوقت الذي تراجعت فيه نسبة المهاجرين من دولة مصر، من (47.5%) في عام 2006م إلى (20.4%) في 2022م، من إجمالي الوافدين العرب والأفارقة، ويرجع ذلك إلى القيود الصارمة التي وضعها الحكومة المصرية أمام المهاجرين المصريين إلى الدولة الليبية بعد سنة (2014م) لأسباب أمنية، زد على ذلك فرض التأشيرة بين الدولتين، الأمر ترتب دخول بعض الوافدين المصريين بطرق غير قانونية إلى ليبيا، بينما ارتفعت نسبة المهاجرين من دولة النيجر من (3.4%) في عام 2006م إلى (24.1%) من إجمالي المهاجرين العرب والأفارقة، ويرجع هذا إلى تراجع معدل الهجرة الوافدة من الدول العربية إلى ليبيا من جهة، ارتفاع معدل الهجرة الوافدة من الأفريقية جنوب الصحراء، القانونية وغير القانونية نتيجة لتردي الوضع الأمني وضعف المراقبة على الحدود.



شكل (2) المهاجرون الوافدون إلى ليبيا حسب تقديرات المنظمة الدولية للهجرة (2022)

خامساً- الآثار الديموغرافية للهجرة.

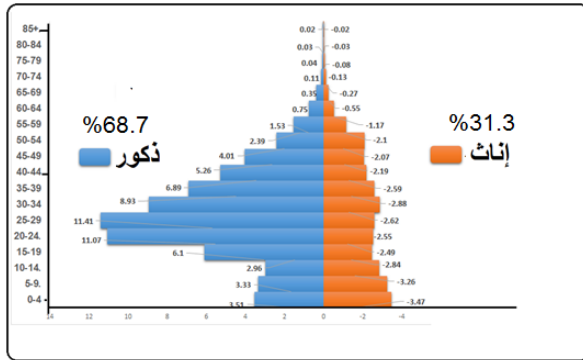
تؤثر الهجرة في مكاني الأصل والوصول وفي المهاجر نفسه، وقد تكون نتائجها إيجابية في بعض الأحيان، ولكنها يمكن أن تكون سلبية في أحياناً أخرى، ففي حين يستفيد المهاجر منها في تحسين دخله أو مستواه المعيشي، فإنه قد يواجه خيبة أمل نتيجة عدم تمكنه من الحصول على عمل في المكان الجديد، مما يضطره إلى العودة إلى البلد الأصل والبقاء بدون عمل لفترة طويلة قد تعرضه إلى اللجوء إلى الكسب غير المشروع أو الضغط على الخدمات في بلده الأصلي. [15]

يمكن النظر للهجرة على إنها عملية لتخفيف التباين بين مناطق الإرسال والاستقبال في مستويات الدخل، فانتقال البشر من مكان تقل فيه فرص العمل وينخفض به مستوى الدخل، إلى مكان تكثر فيه فرص العمل ويرتفع فيه مستوى الدخل، يؤدي إلى خفض الأجور في مناطق الاستقبال وإلى ارتفاع مستوى الأجور، ونقص الأيدي العاملة بسبب الهجرة المغادرة في مناطق الإرسال.

يُعد تغير حجم السكان من أبرز النتائج الديموغرافية للهجرة، وتتخذ

9695	4197	5498	59-55
4672	1961	2711	64-60
2207	963	1244	69-65
854	476	378	74-70
444	303	141	79-75
215	123	92	84-80
145	88	57	85+
359540	112601	246939	المجموع

المصدر: ليبيا-الهيئة العامة للمعلومات(2008م)، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006م، طرابلس.ص.99.



شكل (5) الهرم السكاني للمهاجرين إلى ليبيا لسنة (2006)

سادساً-مسارات المهاجرين الوافدين إلى ليبيا.

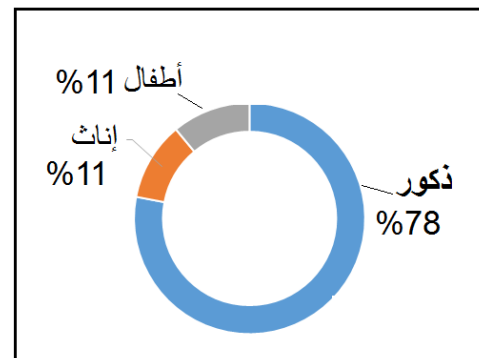
من خصائص تيارات الهجرة وديناميكيتهما حددها (إيفريت لي Everett Lee) في مقاله المشهور عن نظرية الهجرة (إن الهجرة تميل للحدوث داخل تيارات محددة تماماً) من الملاحظات الشائعة أن المهاجرين يسلكون طرقاً محددة بوضوح، فيما بين أماكن الأصل والوصول معتمدين في ذلك على طرق النقل الممكنة.

وفي كثير من الحالات تحدث حركات ضخمة على شكل تيارات نوعية إلى حد كبير من منطقتي الأصل والوصول للمهاجرين [21] تعرف المنظمة الدولية للهجرة المهاجر بأن أي شخص يتجاوز أو قد تجاوز حدوداً دولية، أو متواجد داخل دولة بعيدة عن مكان إقامته المعتاد بغض النظر: عن صيغته القانونية، ما إذا كان التنقل اختيارياً أو قسرياً أو مدة الإقامة [22]

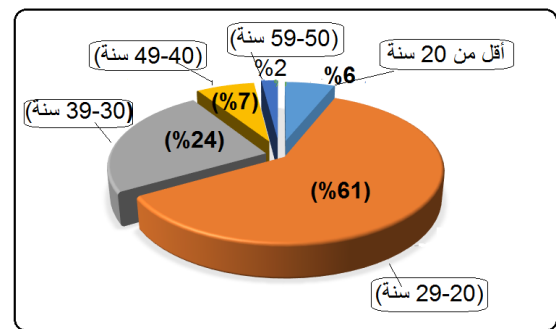
ويشير تقرير المنظمة الدولية للهجرة لعام (2016) أن (76%) من المهاجرين الوافدين المتواجدين في ليبيا إنهم دخلوا ليبيا من خلال نقطة عبور غير رسمية، في حين دخلت النسبة الباقية (24%) من نقطة عبور رسمية. (شكل 6)

وأن نسبة (99%) من دولة غينيا بيساو و(97%) من دولة السنغال ومن بوركينا فاسو إنهم دخلوا إلى ليبيا من نقطة عبور غير رسمية، ومن جهة أخرى أشار التقرير إن (95%) من المهاجرين الوافدين من دولة تونس ونسبة (49%) من القادمين من دولة مصر إنهم دخلوا ليبيا من خلال نقطة عبور غير رسمية [23]

في دراسة قامت بها المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا في عام (2016) وحسب نتائج مصفوفة تتبع الزوج، تبين أن نسبة المهاجرين في سن العشرينات من الذكور تشكل الغالبية العظمى من المهاجرين الوافدين إلى ليبيا، ويرجع هذا إلى أن الشباب الذكور لهم القدرة على الحركة والتنقل، أكثر من الفئات العمرية الأخرى ومن الإناث في مختلف الفئات العمرية. منهجية الدراسة المتبعة هي توزيع الاستثمارات عشوائياً، في الأماكن العامة حيث يتواجد الذكور أكثر من الإناث ويبدو أنهم أكثر استعداد للمشاركة في الدراسة، كما تبين الدراسة أن عدد النساء المستطلعات اللواتي ينتقلن عبر ليبيا كان منخفضاً، حيث بلغت نسبتهن حوالي (4%) من مجموع الأفراد المستطلعين. هو ما انعكس كذلك على التوجه العام لتزايد المهاجرين الذكور المنتقلين عبر الأراضي الليبية مقارنة بهجرة الإناث [20]



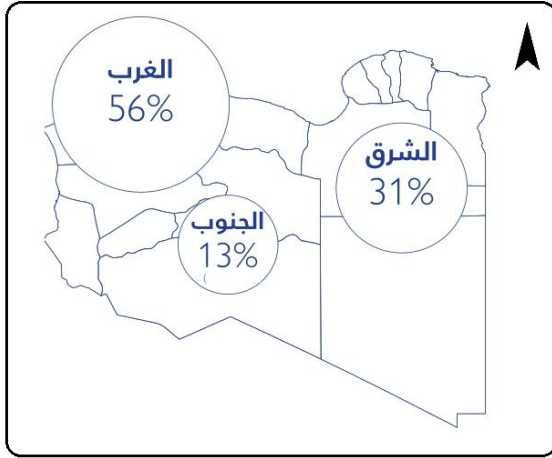
شكل (3) التركيب النوعي للمهاجرين حسب نتائج تقرير منظمة الهجرة الدولية في ليبيا الجولة "43" يوليو - أغسطس. لعام 2022م



شكل (4) التركيب العمري للمهاجرين الوافدين إلى ليبيا حسب نتائج مصفوفة الزواج لعام (2016م)

جدول (4) التركيب العمري والنوعي للمهاجرين الأجانب إلى ليبيا لعام (2006).

الفئة العمرية	ذكور	إناث	المجموع
4-0	12626	12487	25113
9-5	11968	11718	23686
14-10	10647	10201	20848
19-15	21944	8961	30905
24-20	39796	9162	48958
29-25	41022	9418	50440
34-30	32110	10368	42478
39-35	24762	9302	34064
44-40	18926	7887	26813
49-45	14425	7442	21867
54-50	8592	7544	16136



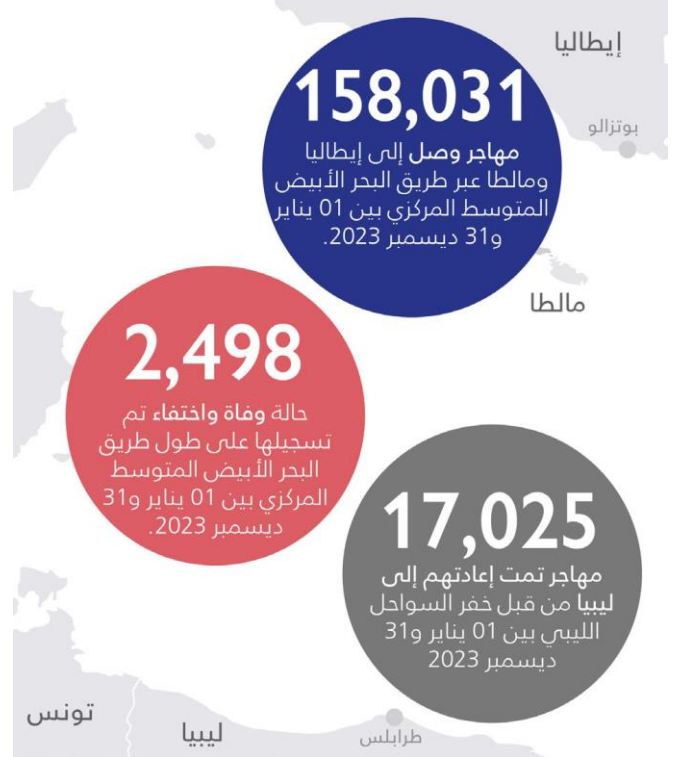
خريطة (9) نسبة تواجد المهاجرين حسب الأقاليم الجغرافية في ليبيا (الشرق، الغرب الجنوب) [27]

سابعاً-الهجرة والأمن القومي:

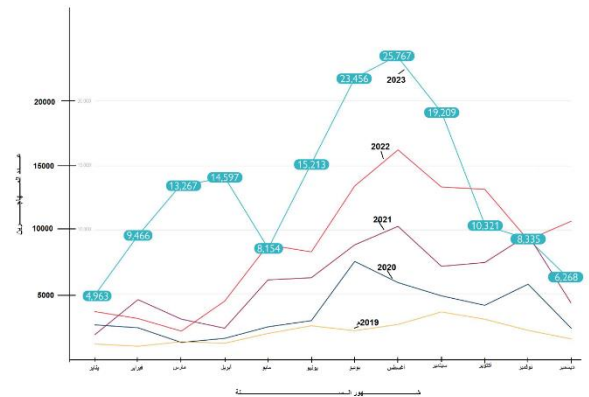
إذا كانت الهجرة عاملاً مؤثراً في نمو السكان فإنها تؤثر بالتالي في خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية، حيث يُعد التغير في التركيب العمري والنوعي مثلاً هاماً من نتائج الهجرة من الإقليم و إليه، ولما كان صافي الهجرة يعني انتقال السكان من مكان لآخر فإن ذلك يعيد توزيع السكان في أي منطقة وما يترتب عليه من نتائج إيجابية كتوفر الأيدي العاملة وزيادة فرص الحصول على المدرب منها، أو نتائج سلبية مثل زيادة عبء الإعالة في المناطق المهاجر منها وخلق كثير من المشكلات السكانية والإسكانية في المناطق المهاجر إليها [28]

من أبرز النتائج الأمنية المترتبة على الهجرة هي: مشاكل الاختلاط وما ينتج عنه من مشكلات عرقية ولغوية للسكان الوافدين والأصليين، لا تخلوا خريطة العالم السكانية من هذه المشكلات، والتي تبرز بشكل واضح في قارات العالم الجديد وجنوب إفريقيا. الأمر الذي قد يترتب عليه ظهور نزعات قومية وعرقية في بلد الاستقبال، توجد العديد من الأمثلة في العالم على ذلك فعلى سبيل المثال لا الحصر المشاكل العرقية في جنوب إفريقيا، بسبب هجرة العناصر الأوروبية، وتظهر هذه المشكلات بسبب قلة حجم السكان الأصليين مقارنة بالمهاجرين.

تُعد ليبيا بلداً هاماً للباحثين عن العمل والحصول على لقمة العيش، كما استضافت أعداد كبيرة من المهاجرين من دول الجوار النيجر ومصر والسودان وتشاد، واندماج جزء منهم مع السكان الأصليين ومع مرور الوقت عبر تكوين روابط اجتماعية من أبرز النتائج النهائية لمصفوفة تتبع النزوح للمنظمة الدولية للهجرة، لعام 2016م، عن الوجهة النهائية المهاجرين هي أن (60%) من الذين شملتهم عملية المسح كانت ليبيا هي وجهتهم النهائية و(15%) منهم كانت إيطاليا تمثل الوجهة النهائية لهم، وألمانيا (7%) وفرنسا (6%) تمثل الوجهة النهائية لهم، وبذلك قد يشكل هؤلاء على المدى المتوسط والبعيد أقليات عرقية داخل الدولة الليبية، وخاصة مع تزايد تيارات الهجرة الوافدة من دول الجوار والتي في أغلبها دول كثيرة السكان قليلة الموارد، بعكس الدولة الليبية قليلة السكان كبيرة المساحة، غنية الموارد الطبيعية وفي مقدمتها الموارد النفطية، وبذلك أصبحت ليبيا، ذات الحجم السكاني الصغير والخصوبة السكانية المنخفضة، تقع في وسط كماشة ديموغرافية من دول الجوار ذات الثقل الديموغرافي الكبير.



شكل (7) عدد الوافدين عن طريق البحر، والعائدين والوفيات على طريق وسط البحر المتوسط إلى مالطا وإيطاليا خلال عام 2023م. [25]



شكل (8) الوافدون عن طريق البحر المتوسط إلى مالطا وإيطاليا (2019-2032) وعدد الأفراد [26]

كما يشير التقرير أن أكثر من نصف المهاجرين (59%) موجودين في المناطق الساحلية (16%) منهم في طرابلس، و(11%) في بنغازي و(11%) في مصراتة و(7%) في اجدابيا و(7%)، كما يشير التقرير أن (71%) من المهاجرين يعيشون في المناطق الحضرية و(29%) منهم يعيشون في المناطق الريفية، وبالمثل (80%) من الليبيين يعيشون في المناطق الحضرية.



صورة: عبور المهاجرين الحدود الليبية النيجرية

والاقتصادية التي تتميز بها الدولة الليبية، قد تشكل خطراً على أمنها القومي في ظل ارتفاع معدلات الهجرة من دول الجوار وغيرها، زد على ذلك تعتبر الأراضي الليبية جسر عبور للمهاجرين من القارة الأفريقية إلى القارة الأوروبية، ومن هنا يمكن تقسيم أنواع المهاجرين للأراضي الليبية إلى:

الهجرة الدورية أو المؤقتة: وتتمثل في الانتقال من البلد الأصلي إلى ليبيا، ويعودون لدولهم بين الحين والآخر، يعرف النوع بهجرة الأيدي العاملة، والأسباب التي تدفع هؤلاء المهاجرين للدخول للأراضي الليبية بشكل رسمي أو غير رسمي هي: أسباب مادية لتحسين الوضع المعيشي لهم في دولهم الأصلية. ويندرج تحت هذا النوع بعض المهاجرين من (مصر، وتونس، وتشاد، والنيجر، السودان).

مهاجرون يستقرون في الدولة الليبية، بشكل دائم أو مؤقت، جزء منهم يعمل لجمع الأموال لأجل الهجرة إلى جنوب أوروبا، وهؤلاء من (نيجيريا، الصومال، إثيوبيا، ساحل العاج، إريتريا، مصر، النيجر، سوريا)، جزء من هؤلاء يقصدون ليبيا بنية العبور فقط إلى قارة أوروبا، ولكنهم يقررون البقاء مدة أطول على الأراضي الليبية للعمل، لعدة أسباب منها احتياجهم للمال أو تعرضهم للاحتجاز، أو تخوفهم من المغامرة لعبور البحر المتوسط [37]

ثامناً الجهود والإجراءات الليبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية والحد منها

في سبيل تعزيز إجراءات مكافحة الهجرة غير القانونية (غير الشرعية) والحد منها على المستوى الإقليمي والدولي.

1. أصدر مؤتمر الشعب (السلطة التشريعية) قانون رقم (19) لسنة (2010م) بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية. عرف هذا القانون المهاجر هو كل من دخل الأراضي الليبية، أو قام بها بدون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار أو العبور إلى دولة أخرى [38] وحدد القانون الأعمال التي لها علاقة بالهجرة غير القانونية (غير الشرعية) وهي:

أ إدخال المهاجرين غير الشرعيين إلى البلاد أو إخراجهم منها بأية وسيلة.

ب نقل أو تسهيل نقل المهاجرين غير الشرعيين داخل البلاد مع العلم بعدم شرعية وجودهم بها.

ج إيواء المهاجرين غير الشرعيين أو إخراجهم أو إخفاءهم بأية طريقة عن تتبع الجهات المختصة أو إخفاء معلومات عنهم لتمكينهم من الإقامة في البلاد أو الخروج منها.

د إعداد وثائق سفر أو هوية مزورة للمهاجرين، أو توفيرها، أو حيازتها لهم.

ه تنظيم أو مساعدة أو توجيه أشخاص آخرين للقيام بأي فعل من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات السابقة.

2. تدريب كواد بشرية في الداخل والخارج، للتدريب على أحدث الأساليب الفنية في مكافحة الهجرة.

3. التعاون مع الاتحاد الأوروبي من خلال التدريب والدعم اللوجستي مثل القوارب السريعة لمساعدة ليبيا في هذا المجال.

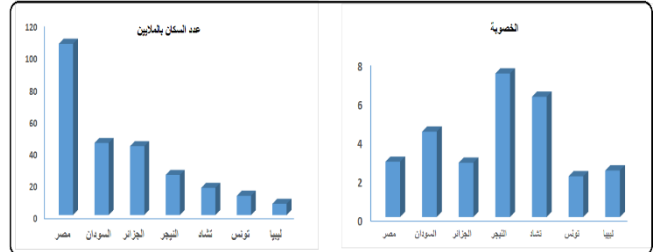
4. تأسيس جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، بناء قرار مجلس الوزراء في سنة (2014) ويكون له فروع ومكاتب في المناطق التي تتطلب ذلك.

5. إعادة ترحيل المهاجرين غير الشرعيين إلى دولهم الأصلية، بالتنسيق مع منظمة الهجرة الدولية، مثلاً تم ترحيل أكثر من (10000) مهاجر خلال

جدول (6) الترتيب الكمي لعدد السكان للدولة الليبية ودول الجوار

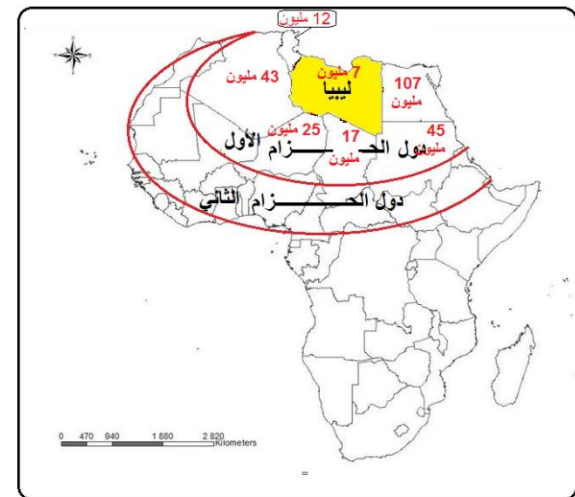
ت	الدولة	عدد السكان	السنة	معدل الخصوبة الكلية لسنة (2022م)
1	مصر	107441685	تقديرات 2025	2.85
2	السودان	44811631	تقديرات 2021	4.4
3	الجزائر	42577000	2018	2.8
4	النيجر	25060528	تقديرات 2021	7.4
5	تشاد	16881648	تقديرات 2021	6.2
6	تونس	11887412	تعداد 2014	2.1
7	ليبيا	6999396	تقديرات 2021م	2.4

المصادر: [29]، [30]، [31]، [32]، [33]، [34]، [35]، [36]



شكل (10) عدد السكان والخصوبة الكلية للدول الليبية مقارنة بدول الطوق.

ولا تقتصر الهجرة الوافدة سوى أن كانت بشكل قانوني أو غير قانوني على دول الطوق فقط، بدل ذهب إلى أبعد من ذلك وخاصة الدول الأفريقية بشكل خاص، فهناك حازم سكاني ثاني، يحيط بالحزام الأول (دول الطوق)، وهو لا يقل أهمية من حيث أعداد الوافدين إلى ليبيا، مثل المهاجرين من (مالي، نيجيريا، بوركينا فاسو، إريتريا). كما هو موضح في الشكل (11)



خريطة (11) الحزام الأول والثاني لدول الكماشة الديموغرافية حول ليبيا

من الجدول والخريطة نستنتج أن ليبيا تحيط بها دول يرتفع فيها حجم السكان وتقل فيها الموارد المتاحة، يشكل عدد السكان في ليبيا (2.7%) من مجموع سكان دول الجوار الحدودية، فهي تحتل ديل القائمة من حيث عدد السكان مع مجموعة دول الجوار الحدودية.

إلى جانب خاصية الفارق في حجم السكان بين ليبيا ودول الجوار، فهي أيضاً تختلف عنها في معدلات الخصوبة السكانية، وبشكل خاص دول الجوار الجنوبية (تشاد، النيجر، السودان)، تتميز هذه الدول بارتفاع معدل الخصوبة الكلية، والذي بلغ (6.2 و 7.4 و 4.4) على التوالي، بينما بلغ معدل الخصوبة الكلي في ليبيا (2.4) كل هذه الخصائص الديموغرافية

5. العمل تنمية مناطق الجنوب الليبي، وخلق فرص استثمار لخلق مركز جذب، للحد من هجرة السكان الأصليين إلى مناطق الشمال.

الهوامش:

- [1]. الخريف، رشودبن محمد (2008)، السكان "المفاهيم والأساليب والتطبيقات، الرياض: دار المؤيد، ص 438.
- [2]. أبو عيانة، فتحي محمد (2000) جغرافية السكان، بيروت: دار النهضة العربية، ص 146.
- [3] الخفاف، عبدعلي (2007) "جغرافية السكان" أسس عامة"، عمان، ص 196.
- [4]. ابوزيد، محمد إمام، (2029) الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017)، "رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، ص 12.
- [5]. أبو عيانة، فتحي محمد، مصدر سابق ص 232.
- [6] الخفاف، عبدعلي، مصدر سابق. ص 199.
- [7] أبو عيانة، فتحي محمد، مصدر سابق. ص 295.
- [8]. الأمم المتحدة، "القضاء على الفقر"، Available: <https://www.un.org/ar/global> [تاريخ الوصول 28 مارس 2025].
- [9] البنك الدولي، "مدونة البنك الدولي"، Available: <https://blogs.worldbank.org> [تاريخ الوصول 28 مارس 2025].
- [10]. وكالة الأمم المتحدة للهجرة، "حقائق وأرقام"، 2020. Available: <https://mena.iom.int/ar/byanat-wmward> [تاريخ الوصول 28 مارس 2025].
- [11] ليبيا-الهيئة العامة للمعلومات (2008)، "النتائج النهائية للتعديد العام للسكان لسنة 2006"، الهيئة العامة للمعلومات، طرابلس، ص 99.
- [12] المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا، (2023) "تقرير عن المهاجرين الجولة 50"، المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا،
- [13]. عمر، علي مصباح، (خريف 2022) الهجرة غير النظامية أسبابها وآثارها علي ليبيا، "مجلة الأستاذ، ص 241-220،.
- [14] بوابة الوسط، "بوابة الوسط"، 10 ديسمبر 2024. Available: <https://alwasat.ly/news/libya> [تاريخ الوصول 29 مارس 2025].
- [15] الخريف، رشودبن محمد، مصدر سابق. ص 477.
- [16] الديب، محمد محمود إبراهيم، (2008م) الجغرافيا السياسية "منظور معاصر"، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص 565.
- [17]. الخفاف، عبدعلي، مصدر سابق. ص 208.
- [18]. عمر، علي مصباح 2022. ص 220-241.
- [19]. المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا، (2022) "تقرير عت المهاجرين الجولة 43" يوليو - أغسطس، "المنظمة الدولية للهجرة، 2022 ص 5.
- [20]. المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا (2016) خصائص الهجرة وتوجهاتها، "المنظمة الدولية للهجرة، تونس، 2016 ص 14.
- [21] أبو عيانة، فتحي محمد، مصدر سابق. ص 292.
- [22]. المنظمة الدولية للهجرة، "ليبيا 2016 خصائص الهجرة وتوجهاتها، مصدر سابق ص 12.
- [23]. المصدر نفسه. ص 31.
- [24]. المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا، (2023) "تقرير عن المهاجرين الجولة

عام 2023م، ونتيجة لهذه الجهود وصل عدد المهاجرين (51700) مهاجر غير شرعي السواحل الإيطالية خلال عام 2023م بانخفاض قدرة (2.45%) مقارنة بـ (53000) مهاجر غير شرعي خلال عام 2022م [39]

النتائج والتوصيات.

لأهمية دراسة ظاهرة الهجرة الوافدة وأثرها على مناطق الاستقبال، وتعد الدولة الليبية من أهم مناطق الاستقبال والعبور للهجرة غير الشرعية، القادمة الدول الأفريقية، وسوى القاصدة الأراضي الليبية بهدف العمل، أو القاصدة قارة أوروبا والعبارة عن طريق الأراضي الليبية، فهي تشكل تحدي ديموغرافي وأمني على الدولة في المدى القريب والمتوسط والبعيد، من خلال تحليل البيانات المجمعة توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً – النتائج:

1. تشكل الأراضي الليبية منطقة جذب للمهاجرين الراغبين في تحسين وضعهم المعيشي من قارتي أفريقيا وآسيا بشكل عام والدول الحدودية معها بشكل خاص.
2. يشكل المهاجرون من دولة النيجر النسبة الأكبر للمهاجرين الوافدين إلى ليبيا.
3. حدوث التغيرات في حجم السكان التركيب العمري والعرق من أهم النتائج الديموغرافية المترتبة عن الهجرة الوافدة إلى ليبيا في منطقة الجنوب بشكل خاص.
4. تعد الدولة الليبية من أهم مناطق عبور المهاجرين إلى قارة أوروبا، في منطقة شمال أفريقيا.
5. 76% من المهاجرين إلى ليبيا دخلوا من نقاط عبور غير رسمية حتى عام 2022م.
6. تقع الدولة الليبية وسط مجموعة من الدولة يرتفع فيها حجم السكان وتقل فيها الموارد المتاحة، مما جعلها قبلة للمهاجرين من هذه الدول المجاورة لها.
7. أن طول الحدود البرية مع دول الجوار يشكل تحدياً أمام السلطات الليبية، في الحد من الهجرة غير الشرعية.
8. اندلاع الحرب الأهلية الأخيرة في دولة السودان أسهمت في ارتفاع عدد الوافدين السودانيين إلى ليبيا.

التوصيات:

1. على الدولة الليبية التسريع في إجراء التعديلات السكاني الساع، لمعرفة الواقع الديموغرافي والجغرافي لسكان البلاد الليبيين وغير الليبيين.
2. مع طول الحدود البرية مع دول الجوار التي يبلغ طولها أكثر من (4000 كم) التي يصعب مراقبتها والسيرة عليها، يجب العمل بمراقبتها بالوسائل الحديثة، كالأقمار الصناعية، والطائرات بدون طيار وغيرها للحد من الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تهدد الأمن القومي للدولة الليبية.
3. عمل غرفة عمليات مشتركة تضم كافة الأجهزة الأمنية في البلاد، لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
4. التنسيق مع دول الجوار للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

- [1] ابوزيد، محمد إمام، (2029) الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017)، "رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
- [2] عمر، علي مصباح، (خريف 2022) الهجرة غير النظامية أسبابها وآثارها على ليبيا، "مجلة الأستاذ" تصدر عن نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس.
- ثالثاً- التقارير والنشرات الإحصائية:
- [1]. ليبيا-الهيئة العامة للمعلومات (2008)، "النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006"، "الهيئة العامة للمعلومات، طرابلس
- [2]. ليبيا-الهيئة العامة للمعلومات، (بدون تاريخ) "التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية 2018"، "طرابلس، بدون تاريخ ص 57.
- [30]. جمهورية مصر العربية- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء"، 12 مارس 2025. [متصل]. Available: <https://www.capmas.gov.eg>. [تاريخ الوصول مارس 2025].
- [31]. جمهورية مصر العربية- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2021م) "المسح الصحي للأسرة المصرية"، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، ص 41.
- [32]. جمهورية الجزائر- الديوان الوطني للإحصائيات، "الديوان الوطني للإحصائيات-الجزائر في أرقام،" 2021- Available: <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>. [تاريخ الوصول مارس 2025].
- [33]. الجمهورية التونسية-المعهد الوطني للإحصاء، "المعهد الوطني للإحصاء-النشرة الإحصائية 2024"، - 2024. Available: <https://www.ins.tn/ar>. [تاريخ الوصول مارس 2025].
- [34]. مجموعة البنك الدولي-البيانات المفتوحة، "مجموعة البنك الدولي-البيانات المفتوحة"، (Available: <https://data.albankaldawli.org>). [تاريخ الوصول مارس 2025].
- [35]. ليبيا-مصلحة الإحصاء والتعداد، "مصلحة الإحصاء والتعداد، الإحصائيات الديموغرافية"، 2021. (Available: <https://bsc.ly>). [تاريخ الوصول مارس 2025].
- [36]. ويكيبيديا-الموسوعة الحرة، "عدد السكان في قارة أفريقيا، Available: <https://ar.wikipedia.org/wiki>. [تاريخ الوصول مارس 2025].
- [37]. المنظمة الدولية للهجرة، "ليبيا (2016) مصدر سابق ص 9.
- [38]. ليبيا- مؤتمر الشعب العام، (يناير 2010) "قانون رقم (19) بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية"، "سرت.
- [39]. بوابة الوسط، "بوابة الوسط (لماذا انخفض عدد المهاجرين إلى إيطاليا من ليبيا خلال عام 2023،" 25 يناير 2024. Available: <https://alwasat.ly/news/libya/427420>.
- المصادر:
- أولاً - الكتب:
- [1]. أبوعيانة، فتحي محمد (2000) جغرافية السكان، بيروت: دار النهضة العربية،
- [2]. الخريف، رشودين محمد (2008)، السكان "المفاهيم والأساليب والتطبيقات، الرياض: دار المؤيد،
- [3]. الخفاف، عبدعلي (2007) "جغرافية السكان" أسس عامة"، عمان،
- [4]. الديب، محمد محمود إبراهيم، (2008م) الجغرافيا السياسية "منظور معاصر"، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية،
- ثانياً - البحوث والرسائل العلمية:

[8]. مجموعة البنك الدولي-البيانات المفتوحة، "مجموعة البنك الدولي-

البيانات المفتوحة"، (Available: <https://data.albankaldawli.org>). [تاريخ

الوصول مارس 2025م

[9]. ليبيا-مصلحة الإحصاء والتعداد، "مصلحة الإحصاء والتعداد،

الإحصائيات الديموغرافية"، 2021. (Available: <https://bsc.ly>). [تاريخ

الوصول مارس 2025